

الشعثة قوله فيجاء منه الشفق الاين اي جميع من اوله الي اخره كما ذكره الاصحاب ومثني عليه
في المجموع وهو الموافق للحديث الصحيح في الايسر اي كذا ذكره الترمذي اي ان يفتي بشي سهو ونحوه
فعل ان الضمير في قوله منه يجمع عوده للباس لا المقدمه فانه لا يتألفه قوله ثم يخلق الباقي ومن
المحموق ان يكثر بعد الفراغ كما ذكره الرازي ونقله في المجموع عن جماعة لكن استخرج وقال الرازي
عنده الي الفراغ اخذها وقع لبعض الامة من ان حياها علمه في خلاف راسه يمتد احكاما احتيا
فيها عدم المتناظر على عهد ابتداء الاستعمال والابتداء باللحن والتلويح عنده الي الفراغ وصلاية
بعده فقال له من ابن كذا هذا قال ربي عطا بل لا يباع بفعله ويجاب بان فعل عطا ليس بحجة ومن
امر احد من علماءنا قال بين الرعي بعد بل الذي يتجده كراحتهم قضاها على الصلاة بعد المعنى
بجاء عدم ورود كل قال الرازي وسين له ايضا ان يمسك ناصيته بيده حال الحلق ويكبر
تلاها سقا ثم يقول اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة واغفر لي
ذنوبي قال القاضي وان ياخذ من شارب يجره كالسحاب غيره ثم ارجعها من قال بعضهم قال في
الحصا وان يكون بعد كمال الرمي وان لا يتأثر طر عليه وان ياخذ شيئا من ظفره عند رفعه
الامراني بكل شعرة حسنة وامر عني بها سبيله وارفع لي بها درجته واغفر لي ولجميع المؤمنين
ويجمع المسلمين وان يتطيب ويلبس قال الترمذي وان يكون يوم النحر وان يكون قبل الطواف وان يكون
الحلق مسلما طاهر الشهي وقول صاحب الحصال وان يكون بعد كمال الرمي والركعتين وان يكون
يوم النحر وبعد الطواف معلوم من قوله المصنف فاذا فرغ من رمي حجرة العقبة وقوله فاذا فرغ من
النحر حلق وقوله فاذا رمي ونحر وحلق افاض فلا يحتاج لنقل ذلك ممن ذكره وقوله ان ياخذ شيئا
من ظفره وقوله القاضي وان ياخذ من شارب من الكلام عليها وقول الترمذي طاهر الشهي طاهر
الحديث والحنف ويؤخذ منه ان الاواني المحلوق ان يكون كذلك ويقاس التقصير بالحلق في جميع
ما من من **قوله** ويلبغ بالحلق الغظين الي اخره قال في المجموع عن النص لانها مستهني
شعر الراس فيكون مستهني على جميع راسه **قوله** ويستحب ان يدفن شعره اجمود في الشعر الحس الذي
يلا يتخذ للوصول ويبين ما ذكره لكل محلوق ولو حلالا ما عدا الكلب ونحوه مما يتخذ بالسك
اما المرأة اي ولو صبغة خلافا للاسني بل غلظه الاذري في قوله سين اها الحلق وقوله
علي تدب الحلق عند الولادة للصدق من نية الشعر بعيد بل لا يوجد له وقوله فلا يباقي اي يكثر
لهذا ذلك كما في المجموع قال والنهي عند صبغها ومنها الحنثي وقال كثير من منته لانه مقلد

بالرجال ومحل القلا فحيث لا عذر كذا بها بالشعر او احدها بها خوف من فاسق وعلى الاول
ليوم على سنة ومحلوه بغيره ان الزوج والسيد كما اخبر به الاذري لانه يفتي بسنة
ومن العلة بوجوه ان نحو اخت السيد لا يجر عليها فذكر اذا استتمت له بها ما لم يكن قد نقص
لخصتها كما هو ظاهر **قوله** ويستحب ان يكون تقصيرها الي اخره قال الاسني ولو منعتها
الزوج الا ان كانت امة فتمنع من الزيادة على ثلاث شتمات بغيره ان السيد وتقصير الزايد
على ائمة كالحلق في تقصيره السابق انتهى ورجح العاد ما قاله في الامة بان اذن السيد لها
في الاحرار بصير الحلق وهو ظاهر ايضا وان ما بصيرها مثلها في كل هذه الحلق فقط لان التقصير
سنة فتناوله اذ نهى الحلق ورجح ما قلناه الاسني اخرها فيه نظر والذي يتجده ان يقال
يجوز للمروجة تقصير ايد على الامة ما لم يقصد اليه من الاستمتاع خالبا ان جهامة
طبع الروح والا اعتبر طبعه لان العلة في حرمة الحلق التقصير كما هو ولو منعتها الوالد من نحو
الحلق فالذي يتجده حرمة صحا الفتنة ان ادت الي العقوق وهو ان يتأذي بذلك تاذي ليس بالهين
ولا ياتي بما يفسد من اناهات المومنين رضي الله عنهم كن ياخذ من روضه حتى لا ياتي
شعره الاذري في نشره عن القاضي من انه قال لعلمه فقلته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ان
الزين خفيفا لم يتره وسهون قال المصنف وقاله غيره وهو متعين **قوله** يتصق بلبلة الخري
لمن وقع من شام **قوله** وسعي الي اخره العرة للانثى بينه وبين حرمة مصابرة الاحرار على من
فانه الحج فمكته ههنا من انما نسكه بالطواف ونحوه اي وقت شأنا بواقته ومن فانه الحج ما يحصل منه
الاحرار فلا بد في مصابرة بل هو محرمة فغدا يب لا لا يتكلم جيبند من الائمة فمكته اسند
مع عدم ملكه من اناهه كالتدايه وهو متنع حسب كمال المجموع وغيره وقد يوجب من التنبه
بالابتداء حرمة الاحرار الحج في غير الشهر وفي اطلاقه نظر لان احرامه جيبند يتصرف للمعروف
فذكره الحج كالعرة لان الاحرام لشدة تعلقه ثابت فيه الصيغ المختلفة بعضها عن بعض حيث
لا يمكن اعالها في مقابله فلا وجه للمحرمة جيبند الا ان يحل عليه ما لو قصد الاحرار الحج في غير
اشهره حقيقته وان بصيرها لم يسلم به لانه جيبند فتصل النفس بعبادة فاسدة وان كان عبادة
فاسدة لان الحج ولو مع هذا الغصلا بتعدد عمره والمحصر ما امر به جوا الاحرام كمن شئ له
المعاصرة فاذا ايسر صار كمن فانه الحج **قوله** ويكره تاخيرها اي سوا تحمل الحمل الاول امر لا خلاف
لان الرخصة **قوله** وحرمة من تمتد بلا طواف استدل بها جهة هو المنقول المعتمد وان احتسب